الأمم المتحدة S/PV.5443

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٤٤٣**

الأربعاء، ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد إيكوبي	(الكونغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركين
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد جانغ يشان
	غانا	السيد كريستيان
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	قطر	الشيخة الميساء بنت حمد آل ثاني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

06-36044 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وأعطيه الكلمة.

السيد غمباري (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى، يقف الشرق الأوسط عند مفترق طرق هام. وعوضاً عن أن يكون أمام المنطقة مفترق طرق واحد، فهي تقف في مواجهة تقاطعات عديدة الآن. وقد لا يكون ثمة ارتباط وثيق بين المسائل، إلا أن كلاً منها يؤثر على المسائل الأخرى بطرق يصعب التنبؤ بها. ففي الساحة الإسرائيلية-الفلسطينية، فإن تولي حماس للسلطة الفلسطينية، والتوترات بين الفصائل في غزة، والحكومة الإسرائيلية الجديدة، كل ذلك أوجد مجموعة جديدة من التحديات والفرص للمجتمع الدولي بما فيها، للأسف، حالة إنسانية خطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلاوة على ذلك، ما زالت الحالة بين سورية ولبنان تبعث على القلق. وإذ يستمر الحوار الوطني في لبنان، تبقى التوترات الثنائية والداخلية قائمة. والأوضاع في إيران والعراق، وإن لم تكن موضوع هذه الإحاطة الإعلامية، تؤثر أيضاً على السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط برمتها.

وأبدأ بالأوضاع في إسرائيل وفلسطين قبل أن أنتقل إلى لبنان ثم أدلي ببعض الملاحظات العامة.

سأتناول أولاً، الحالة المالية والإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث لم تُصرف المرتبات الرسمية لحوالي ١٥٥ ٠٠٠ من العاملين في القطاع العام منذ نهاية شباط/فبراير. وتعادل تلك المرتبات نسبة ٢٥ في المائة من الاقتصاد الفلسطيني، وتشكل مصدر رزق لحوالي مليون نسمة. ويسدد المتلقون لتلك المرتبات الجانب الأكبر من تكلفة خدمات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات التي تقدم للشعب الفلسطيني، بما فيها الأمن. والتداعيات على المدى الأطول تشير إلى زيادة حادة في معدلات الفقر والبطالة إن استمرت التوجهات الحالية.

وفي ٩ أيار/مايو، عقدت المجموعة الرباعية مناقشات بشأن تلك المسائل وغيرها في مقر الأمم المتحدة، واستفادت من إسهامات وزراء خارجية مصر والأردن والمملكة العربية السعودية بصفة بلدانهم شركاء إقليميين. وأكد الاجتماع على الآثار الإقليمية للأزمة الحالية وأدى إلى إعراب المجموعة الرباعية عن بالغ قلقها إزاء الأوضاع المتردية.

أولاً، أكدت المجموعة الرباعية أن الجهود الدولية لمساعدة الشعب الفلسطيني لا تعفي حكومة السلطة الفلسطينية من مسؤولياتها، المنصوص عليها في الاتفاقات المبرمة. وحكومة السلطة الفلسطينية قد وصلتها رسالة هامة من المانحين الأعضاء في المجموعة الرباعية، ومؤداها أن الالتزام بالمبادئ التي حددتها المجموعة خلال اجتماعها في لندن في

٣٠ كانون الثاني/يناير سيمهد الطريق لاستعادة المساعدة المباشرة.

ثانياً، أعربت المجموعة الرباعية عن استعدادها للموافقة على آلية دولية مؤقتة، يُنشِئها الاتحاد الأوروبي، تكون محدودة النطاق والمدة، تعمل بشفافية ومساءلة كاملتين، وتكفل الإيصال المباشر للمساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وإن تم الوفاء بتلك المعايير، ستبدأ الآلية الدولية المؤقتة عملها في أقرب وقت ممكن على أن يتم استعراضها بعد ثلاثة أشهر.

وفي الظروف الفريدة للأراضي الفلسطينية المحتلة، يتعذر التفرقة بين أدوار الجهات المختلفة المسؤولة عن تلبية الاحتياجات الأساسية. ولذلك، يأمل الأمين العام أن يكون نطاق تلك الآلية عريضاً وغير تمييزي قدر الإمكان. والأمم المتحدة تؤازر بالكامل الجهود الأوروبية لإنشاء الآلية وتشارك في المناقشات الجارية في بروكسل اليوم- والتي تركز على ضرورة التحرك السريع، لضمان المرونة والتصدي للأزمة في القطاع المصرفي.

ثالثا، حثت المجموعة الرباعية إسرائيل على اتخاذ خطوات من أجل تحسين الحالة الإنسانية للشعب الفلسطيني. تقع على كاهل إسرائيل مسؤوليات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأيضا التزامات مبينة في اتفاقات سابقة.

والجزء الأكبر من العجز في الميزانية الشهرية للسلطة الفلسطينية هو ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية الفلسطينية، التي لم تحولها إسرائيل للشهر الثالث على التوالي. ونلاحظ القرار الإيجابي للحكومة الإسرائيلية في ٢١ أيار/مايو بإنفاق حوالي ١١ مليون دولار من تلك الأموال على قطاع الصحة، فضلا عن تعهد رئيس الوزراء أولميرت بأن يتكفل بالشواغل الإنسانية، وعلى وجه الخصوص المسائل الصحية، في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونشجع حكومة إسرائيل على البناء على تلك الخطوة وعلى إيجاد طريق لتحويل الرصيد الكامل من إيرادات ضريبة القيمة المضافة والإيرادات الجمركية الشهرية. تلك الأموال تبلغ حوالي ثلث ميزانية السلطة الفلسطينية، وإن من الحيوي تحويلها في وقت مبكر.

رابعا، دعت المجموعة الرباعية إلى استجابات مستعجلة لطلبات المساعدة من جانب المنظمات الدولية، وخصوصا وكالات الأمم المتحدة. وسيصدر في وقت لاحق من هذا الشهر نداء موحد منقح يتناول الاحتياجات الإنسانية الإضافية للفلسطينيين في ظل الظروف الجديدة، والجهات المانحة مدعوة إلى دعم النشاطات الجارية في حالة الطوارئ، وهي النشاطات التي تقوم بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

أتناول الآن الحالة الأمنية. أدى العنف الفلسطيني هذا الشهر إلى إصابة خمسة من الإسرائيليين. ولم يُقتل أي إسرائيلي، على الرغم من موت شخص إسرائيلي وصبي أمريكي في سن المراهقة نتيجة جروح أصيبا بها في الهجوم الانتحاري في الشهر الماضي بتل أبيب. وقد أفيد بأن ٤٥ فلسطينيا قتلوا هذا الشهر، من بينهم طفلان على الأقل، بينما أصيب ١٨٠ فلسطينيا. ومن بين الخسائر الفلسطينية، كان ١٠ من القتلى وعلى الأقل ٣٣ من الجرحى ضحايا للتقاتل بين الفلسطينيين، كما كان أحد الموظفين الحكوميين الأردنيين لقي مصرعه أيضا في غزة منذ بضعة أيام. وقد بلغ هذا الصراع الداخلي الآن أبعادا تبعث على القلق، وخاصة في غزة.

وقد أُبلغنا مؤخرا عن بعض تعيينات أجراها الرئيس عباس في المناصب الأمنية الرئيسية، بما فيها وظائف داخل وزارة الداخلية، وإعلان الحكومة في وقت لاحق عن إنشاء قوة أمنية جديدة تخضع لسيطرة وزارة الداخلية. وبالرغم من

إعلان الرئيس عباس أن هذا التصرف غير قانوني، فقد نشر وزير الداخلية صيام ٣ ٠٠٠ من الرجال المسلحين في غزة يوم ١٧ أيار/مايو. ورد الرئيس بإصدار أوامره إلى جميع قوات الشرطة بتعزيز انتشارها في قطاع غزة، ووقعت صدامات بين الشرطة التابعة للسلطة الفلسطينية وبين القوة الأمنية الجديدة بقيادة حماس. وبعد ذلك بأيام، أصيب رئيس المخابرات، طارق أبو رجب، إصابات بالغة في انفجار. وما زالت الحوادث تتوالى، ومنها قتل مسؤول الأمن الوقائي، نبيل هدهد، منذ بضع ساعات في المنطقة الوسطى بغزة. ولا تزال الحالة عرضة للتفجر بشدة. ونرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها مصر لتهدئة التوتر ونشجعها عليها. كما ندعو الجهات الأخرى ذات التأثير إلى أن تحذو حذوها.

وقد أعلن الأردن أن دوائره الأمنية اكتشفت مخبأ سريا لصواريخ كاتيوشا البعيدة المدى أعدها حماس للاستخدام ضد كبار المسؤولين الأردنيين. وأعرب الرئيس عباس عن قلقه الشديد إزاء هذه الادعاءات، التي أنكرها مسؤولو حماس. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، أصيب اثنان من أفراد البعثة الأوروبية لتقديم المساعدة الحدودية بجروح خفيفة في هجوم لمسلحين فلسطينيين في رفح. وأدان الرئيس عباس هذا الهجوم كما أدانه وزير الداخلية.

وأبلغت حكومة إسرائيل عن ارتكاب ٨١ هجوما على أراضيها. وأفيد بأن ٤٠ من هذه الهجمات على الأقل اشتملت على إطلاق لنيران الصواريخ والهاون من غزة. ولم يبلّغ بوقوع أي إصابات، رغم حدوث أضرار ببعض المنشآت. وردّت إسرائيل على ذلك بقصف مواقع إطلاق الصواريخ. ولا يزال من الضروري أن تصغي السلطة الفلسطينية لنداء المجموعة الرباعية باتخاذ إجراء حاسم ضد الإرهاب وإنهاء العنف.

وقبضت قوات الأمن الإسرائيلية بالأمس في الضفة الغربية على أحد كبار قادة حماس العسكريين تدّعى مسؤوليته عن شن هجمات عديدة على المدنيين الإسرائيليين. ومن العمليات الأخرى التي وقعت هذا الشهر، قيام إسرائيل بقتل خمسة يدّعى أنهم من المتشددين في غزة يوم ٥ أيار/مايو، وسبعة أشخاص يوم ١٤ أيار/مايو في شمال الضفة الغربية، وفي ٢٠ أيار/مايو قُتل أيضا عضو بارز في الجهاد الإسلامي في غزة. وفي هذا الهجوم الأخير، لقي صبي وأمه وجدته مصرعهم، وجرح طفل في الثالثة من عمره. وتُبرز هذه الأضرار الجانبية ضرورة أن تتوقف إسرائيل عن عمليات الاستهداف بالقتل، وأن تستمع لنداء المجموعة الرباعية بإظهار ضبط النفس، وأن تفكر في العواقب المحتملة لإجراءاتها بالنسبة للمدنيين. وأفادت تقارير إخبارية في وقت سابق اليوم بمقتل اثنين من الفلسطينيين وجرح عشرات في معارك بالبنادق بين جنود قوات الدفاع الإسرائيلية وبعض الفلسطينيين في وسط رام الله، نشبت عقب دخول الجنود إلى المدينة لاعتقال بعض من يُزعم أنهم متشددون.

أما عن عمليات الإغلاق والنشاط المتعلق بالحاجز والاستيطان، فأود أن أقول إن المجموعة الرباعية قد حثت كلا الطرفين على اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ التزاماتهما بموجب اتفاق التنقل والعبور. وقد دام إغلاق معبر كارني بين إسرائيل وغزة نصف الأيام المقررة لعمله في عام ٢٠٠٦. وتواجه الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة قيودا إسرائيلية متزايدة الصرامة على تنقلات الموظفين من غزة وإليها وعلى إمدادات السلع الإنسانية عن طريق كارني، رغم ما أعلنته إسرائيل من رغبتها في تقديم الدعم لتوسيع نطاق عمليات الأمم المتحدة.

وقد أبدت السلطات الإسرائيلية المسؤولة بشكل مباشر إدراكها لهذه الصعوبات. وظل معبر كارني مفتوحا للسماح بمرور ما يكفي من الواردات لتجنب وقوع أزمة في

الإمدادات الغذائية هذا الشهر. غير أن الصادرات الزراعية كانت محدودة، مما نجم عنه خسائر قدرها حوالي ٩,٥ ملايين دولار منذ بداية هذا الموسم. ووجدنا من الأمور المشجعة القرار الذي اتخذه وزير الدفاع الإسرائيلي الجديد، السيد بيريز، يوم ١٧ أيار/مايو بإعادة فتح ممر كارني في كلا الاتجاهين. ومن دواعي الأسف أن تنفيذ هذا القرار أوقف بعد ذلك بوقت قصير. ونرجو أن يعاد النظر في هذا القرار.

ويبلغ عدد العوائق المادية في الضفة الغربية في الوقت الراهن، وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، ٥١٥ عائقا، وهو يزيد عن عددها البالغ ٤٧٦ في الشهر الماضي. ويقيد نظام للتصاريح السفر إلى وادي الأردن تقييدا شديدا. كما أنه يقيد سبل الوصول إلى المناطق المغلقة بين الخط الأخضر والحاجز، ويحدّ من التنقل بين مختلف أجزاء الضفة الغربية.

وذكرت المجموعة الرباعية أيضا في ٩ أيار/مايو أن على الطرفين تجنب القيام بتدابير انفرادية من شأنها المساس بمسائل الوضع النهائي، وأعربت عن قلقها حيال توسع المستوطنات ومسار الحاجز. غير أن رئيس الوزراء أولمرت أعلن في ٢٦ نيسان/أبريل عزمه على زيادة سرعة التشييد وإتمام بناء الحاجز حول القدس قبل نهاية العام. وأكدت الوزارة الإسرائيلية مجددا التزامها بتشييد الحاجز وأقرّت مجموعة من التغييرات في منطقتي شمال الضفة الغربية والقدس. وفي الوقت ذاته، ما زال بناء إسرائيل للمستوطنات مستمرا. وأذنت وزارة الدفاع مؤخرا بتوسيع أربع مستوطنات بالضفة الغربية إلى الشمال والجنوب من القدس وفي وادي الأردن. وقام وزير الدفاع بيريز أيضا بتمديد أوامر الإخلاء السابق إصدارها بشأن ١٢ من مراكز الاستيطان المتقدمة، مع إعلانه عزم الحكومة على اتخاذ إجراء بشأن ''إخلاء مواقع الاستيطان الأمامية غير القانونية''.

وإذا انتقلنا إلى التطورات السياسية، أود الإشارة إلى أن المجموعة الرباعية رحبت في ٩ أيار/مايو بمواصلة الرئيس عباس التزامه بمنهاج للسلام، أعاد تأكيده في رسالة موجهة إلى المجموعة الرباعية قبل اجتماعها. وأكدت المجموعة الرباعية أيضا من جديد قلقها الشديد إزاء عدم التزام حكومة السلطة الفلسطينية حتى الآن بمبادئ عدم اللجوء للعنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة.

وسيبدأ غدا إجراء حوار وطني فلسطيني في رام الله ومدينة غزة، عن طريق الربط بينهما بالفيديو. وسيشترك في الحوار نحو ٥٠٠ من ممثلي جميع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويشمل جدول أعماله اتخاذ تدابير لتعزيز الوحدة الوطنية، وطرق مواجهة الحالة الحرجة الحالية، وتنشيط منظمة التحرير الفلسطينية. ويشجع المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط السعي للتوصل من خلال الحوار إلى توافق أكيد في الآراء بين الجهات الفاعلة على الصعيد السياسي الفلسطيني فيما يتعلق بالطريق الذي يتخذ في المستقبل.

وفي مقدمة هامة للحوار، أعلن المعتقلون السياسيون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية، ومنهم بعض كبار الأعضاء في فتح وحماس، يوم ١٠ أيار/مايو اتفاقهم على مبادئ مشتركة للعمل والحوار على الصعيد الوطني. ويشير الاتفاق إلى إقامة دولة فلسطينية على امتداد حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ويصف منظمة التحرير الفلسطينية بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ويذكر أن العمل السياسي ينبغي أن يستند إلى الشرعية العربية وقرارات الأمم المتحدة، ويعلن أن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ينبغي أن تقتصر على حدود عام ١٩٦٧. وقد أعرب الرئيس

عباس عن تأييده لتلك الوثيقة. أما استجابة حكومة السلطة الوطنية بقيادة حماس فكانت أكثر حذرا.

وعلى الجانب الإسرائيلي، قدم رئيس الوزراء أولمرت ائتلافه الحاكم إلى الكنيست يوم ٤ أيار/مايو. وتذكر المبادئ التوجيهية للائتلاف أن حكومة إسرائيل ''ستحاول رسم حدودها الدائمة لدولة إسرائيل'' وأنها

> ''سوف تعمل على تحقيق ذلك من خلال إجراء المفاوضات والاتفاق مع الفلسطينيين، وذلك على أساس من الاعتراف المتبادل والاتفاقات الموقعة ومبادئ خارطة الطريق ووقف العنف ونزع سلاح المنظمات الإرهابية.''

ورحبت المجموعة الرباعية بدعوة رئيس الوزراء أولمرت لإجراء مفاوضات مع شريك فلسطيني ملتزم بمبادئ خارطة الطريق. وفي هذا السياق، كان الاجتماع الذي عقد بين الرئيس عباس ووزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني في المؤتمر الاقتصادي العالمي بشرم الشيخ في عطلة نهاية الأسبوع الماضي تطورا إيجابيا، كما كان الاتفاق الذي تم التوصل إليه بالإعداد جيدا لعقد اجتماع بين الرئيس ورئيس الوزراء أولمرت.

ولا بد أن أعضاء كثيرين قرأوا عن اجتماع رئيس الوزراء أولمرت بالرئيس بوش في واشنطن أمس. ورغم أن رئيس الوزراء أولمرت أشار إلى أنه يعتزم ''استنفاذ جميع الطرق الممكنة لتعزيز السلام مع الفلسطينيين،'' فقد أشار أيضا إلى أنه في حالة انتهاء إسرائيل إلى أن التقدم غير ممكن، فستكون ''مضطرة إلى اتخاذ طريق مختلف''، يتضمن إزالة المستوطنات التي لا تشكل جزءا من مراكز الاستيطان الإسرائيلية الرئيسية في الضفة الغربية مع كفالة أن تبقى المراكز السكانية الرئيسية ''تحت السيطرة الإسرائيلية وأن تصبح جزءا من دولة إسرائيل في إطار اتفاق الوضع النهائي''.

واستحث الرئيس بوش رئيس الوزراء أولمرت على فتح قنوات الاتصال مع الرئيس عباس وذكر أن أفضل خدمة للسلام هي ''التوصل إلى اتفاق بشأن المركز النهائي عن طريق المفاوضات''. كما بين الرئيس بوش انه لا يمكن التوصل إلى أي اتفاق بشأن المركز النهائي إلا على أساس ''التغييرات المتفق عليها على نحو متبادل''. ونحن نؤيد ضرورة التوصل إلى نتائج عن طريق المفاوضات وفي ذلك الصدد نناشد جميع الأطراف الانخراط في حوار موضوعي في أقرب فرصة ممكنة.

وبالنسبة للبنان، ظلت الحالة على طول الخط الأزرق هادئة ولكنها متوترة. ووقع ٢٠ انتهاكا جويا إسرائيليا، مقارنة بوقوع ثلاثة انتهاكات الشهر الماضي. وما زلنا نناشد جميع الأطراف الاحترام الكامل للخط الأزرق. وذكَّر الممثل الشخصي للأمين العام للبنان جميع محاوريه بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للحد من التوترات.

وفي ٢ أيار/مايو، طالب لبنان بإزالة عدد من الحواجز الرملية ومراكز الشرطة الحدودية التي أنشأتها سورية بالقرب من المدينتين اللبنانيتين رأس بعلبك وعرسال، على ما يبدو لصد المهربين الذين يعملون في المنطقة. وبعد مناقشات ثنائية، بدأ العمل بشأن إزالة عدد من هذه المراكز. ويظهر هذا الحدث انه يمكن إحراز تقدم على أساس المشاورات المباشرة بين لبنان وسورية، كما أنه يعزز ضرورة تعيين الحدود بين البلدين.

وفي ١٧ أيار/مايو، اشتبكت وحدات من الجيش اللبناني في غرب وادي البقاع مع أعضاء فصيل فلسطيني مسلح يتخذ قاعدته خارج مخيمات اللاجئين. ووفقا للتقارير، جرح جندي لبناني واحد ومسلح فلسطيني واحد.

كما احتجزت الجماعة الفلسطينية لفترة وجيزة جنديا لبنانيا. ويبرز هذا الحادث أهمية تنفيذ القرار الذي اتخذ في الحوار الوطني بأن يتم في ظرف ستة أشهر نزع سلاح جميع الفصائل الفلسطينية المتمركزة خارج المخيمات.

وفي إطار لبنان، عقدت الجولتان السادسة والسابعة للحوار الوطني في ٢٨ نيسان/أبريل و١٦ أيار/مايو، على التوالي. ونوقشت مسألة الرئاسة في كلتا الجولتين، ولكن لم يتم التوصل إلى نتائج. ولذلك نحثّ المشاركون مسألة الرئاسة جانبا وبدأوا مناقشة بشأن أسلحة حزب الله ووضع إستراتيجية وطنية للدفاع. وسيُنظر في هذا الأمر حينما يُعقد الحوار المرة المقبلة، في ٨ حزيران/يونيه. ونحن نرحب بالحوار الوطني ونشجعه، فهو يمثل أنجع السبل لمعالجة المسائل البالغة الأهمية التي تواجه البلد، ونرحب بتأييد جيران لبنان لهذه المبادرة الهامة.

وقد أبلغ السيد رود – لارسن المجلس بشكل منفصل عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، واتخذ المجلس مؤخرا القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦) المتعلق بضرورة أن تتخذ الأطراف المعنية مزيدا من الإجراءات. وإضافة إلى ذلك، يدرك الأعضاء أن سيرج براميرتز رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة سيقدم تقريره المؤقت إلى المجلس في أوائل حزيران/يونيه.

إن النموذج الذي قدمه لبنان من خلال الحوار الوطني نموذج جيد، وبإمكان الحوار المقبل في فلسطين أن يمثل نموذجا آخر للمشاركة البناءة من جانب أصحاب المصلحة في معالجة المسائل البالغة الأهمية. ويلزم الأطراف في لبنان أن تبذل كل الجهود لتفادي زيادة تدهور الحالة. ويمثل الحوار الوطني فرصة لإعادة التأكيد على الأهداف والمؤسسات التي يتقاسمها جميع الفلسطينيين وللاتفاق بشأن سبل السعي للحل القائم على وجود الدولتين للصراع استنادا إلى الأسس التي حددتها خريطة الطريق. ويحدونا أمل صادق في أن يصبح الحوار قناة للاتصال وللمصالحة.

كما نؤكد من جديد على الأهمية المحورية للمفاوضات بالنسبة لمستقبل العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. وببساطة لا يمكن للخطوات الانفرادية أن تؤدي إلى تسوية مسائل مثل الحدود بين دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية المقبلة، التي لا بد من الاتفاق بشأنها بشكل متبادل. ففي نهاية المطاف، نحن نتكلم هنا عن حدود دولتين، وليس دولة واحدة. ولا يمكن إجراء أي تغييرات على خط حدود عام ١٩٦٧ إلا من خلال الاتفاق عن طريق المفاوضات. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاجتماع الذي عقد في نهاية الأسبوع الماضي وباعتزام كلا الطرفين العمل معا بشأن هذه المسائل البالغة الأهمية والصعبة. ولا يمكن بلوغ الحل القائم على وجود الدولتين إلا من خلال المفاوضات، وسيشكل بلوغه عنصرا هاما لضمان السلام الدائم وتوفير الأمن في هذه المنطقة، الأمر الذي نلتزم به جميعا داخل المجلس وخارجه، بما في ذلك الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غمباري على إحاطته الإعلامية.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية مواصلة لمناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.